جامعة أحمد دراية أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي
شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان

دور التامين على الائتمان في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

دراسة ميدانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ادرار

إعداد الطالبين :

- بزبوجة يوسف
- باية سعيد

إشراف :

د.أقاسم حسنة

لجنة المناقشة

مصفى سفيان	أستاذ محاضر –أ–	(رئيسا)
أقاسم حسنة	أستاذ محاضر أ	(مقررا ومشرفا)
سيد احمد مجاهد	أستاذ محاضر أ	(مناقشا)

الموسم الجامعي 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة احمد دراية- ادرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): أقاسم حسنة

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـــ : دور التأمين على الائتمان في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة حالة

من إنجاز :

الطالب(ة) بوزبوجة يوسف
الطالب(ة) باية مولاي سعيد

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/06/20

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها. وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

امضاء المشرف:

ادرار في :.....

مساعد رئيس القسم:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
قسم العلوم الاقتصادية
جامعة ادرار

مكلف بالتدريس والتعليم في الدرج

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الاهداء

الحمد لله حمدا كثيرا كما أمر وله الشكر وهو جدير بالزيادة لمن شكر أن سهل لنا المبتغى وأعاننا على اتمام هذا العمل وصلى الله وسلم على نبيه محمد وعلى اله الطاهرين أولى المكارم والجود وبعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أعلى الحبايب ..... **أمي الحبيبة**

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار وتبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ..... **والدي العزيز**

إلى توأم روحي وقلبي وشريكة حياتي ،من تفرح لفرحتي وتحزن لحزني ،من رافقتني دعواتها في كل خطوة من خطواتي حياتي معها ،وسندي في الدنيا ،قوتي وملاذي بعد الله **زوجتي الغالية**

الى ابنائي " **اسراء – فاطيمة الزهراء– انس زكرياء**

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

إلى كل من علمني حرفا وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم والمعرفة.

إلى كل من كان له الفضل في اتمام هذه المذكرة من قريب وبعيد

إلى كل عزيز لم يذكر اسمه من خلال الإهداء فاسمه منقوش في القبل

إلى كل من ساندني وكان معي ولو بالدعاء

يوسف

MULTIPLY

الإهداء

الحمد لله حمدا كثيرا كما أمر وله الشكر وهو جدير بالزيادة لمن شكر أن سهل لنا المبتغى وأعاننا على اتمام هذا العمل وصلى الله وسلم على نبيه محمد وعلى اله الطاهرين أولى المكارم والجود وبعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أعلى الحبايب ..... **أمي الحبيبة**

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار وتبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ..... **والدي العزيز**

إلى من علموني علم الحياة ،وتقاسمت معهم حلوها ومرها سندي في الحياة **اخواني واخواتي** كل واحد باسمه

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

إلى كل من علمني حرفا وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم والمعرفة.

إلى كل من كان له الفضل في اتمام هذه المذكرة من قريب وبعيد

إلى كل عزيز لم يذكر اسمه من خلال الإهداء فاسمه منقوش في القبل

إلى كل من ساندني وكان معي ولو بالدعاء

سعيد

MULTIPLY

شكروعرفان

قال تعالى :ولئن شكرتم لأزيدنكم

صدق الله العظيم

إن الشكر صفة حميدة لدى البشر يزينها العرفان بفضل الله والناس بعضهم ببعض وهذا انطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم: من لم يشكر الناس لا يشكر الله ....

الشكر الأول والأخير لله تعالى الذي وهبنا القدرة والصبر على إنجاز هذا العمل نعم من توكل عليه نعم المولى والنصير

لذا يطيب لنا ويسعدنا بل يشرفنا التوجه بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى كل من قدم لنا يد العون لإنجاز هذه المذكرة نخص بالذكر الأستاذة المشرفة أقاسم حسنة

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية اللذين لم يقصرو بمساعدتهم وتوجيهاتهم القيمة وكذا معلوماتهم النيرة. واخص بالذكر الاستاذ الفاضل **مجاهد سيد أحمد**

الى كل أفراد مركز الخدمة المعلوماتية بادرار

إلى من ساعدنا من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة صادق

الفهارس

فهرس المحتويات

المحتويات

فهرس المحتويات 8
فهرس الجداول 10
مقدمة ..... أ

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للدراسة

تمهيد 5
المبحث الأول : مفاهيم حول التأمين على الائتمان 6
المطلب الاول : مفهوم التأمين على الائتمان :..... 6
المطلب الثاني : أهداف التوجه نحو التأمين على الائتمان : 8
المطلب الثالث : أنواع التغطيات التي تقدمها وثيقة تأمين مخاطر الائتمان :..... 9
المبحث الثاني : المخاطر الائتمانية 12
المطلب الأول: مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي :.....12
المطلب الثاني : مصادر مخاطر الائتمان المصرفي : 13
المطلب الثالث: أهـــم المخاطر الائتمانية وبعض مؤشرات قياسها :.....14

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تمهيد 23
المبحث الاول : عرض الدراسات السابقة 24
المطلب الاول : : الدراسات العربية :.....24
المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية :.....26
المبحث الثاني : مناقشة الدراسات السابقة.....28
المطلب الاول : المقارنة بين االدراسات السابقة :.....28
المطلب الثاني : تميز الدراسة الحالية.....28
خلاصة الفصل :.....29

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

تمهيد 31
المبحث الأول: الطريقة المتبعة والأدوات المستخدمة في إنجاز الدراسة.....32
المطلب الاول:عينة الدراسة ومتغيرات الدراسة.....**32**
المطلب الثاني: مصادر وأساليب جمع البيانات والمعلومات والأساليب الإحصائية المستخدمة.
.....**32**
المبحث الثاني : عرض وتحليل نتائج الاستبانة 34
المطلب الاول : الدراسة الاحصائية والوصفية للعينة **34**
المطلب الاول : مناقشة الفرضيات **39**
الفرضية الاولى : دور التأمين على الائتمان في تعزيز عمليات التمويل.....**39**
خلاصة الفصل.....**42**
الخاتمة 44
قائمة المصادر والمراجع 47

فهرس الجداول

الجدول رقم 1: يمثل مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية 20
الجدول رقم 2: يوضح الأوزان المرجحة لمقياس ليكارت الخماسي. 33
الجدول رقم 3:يمثل وصف العينة حسب السنة 34
الجدول رقم 4:يمثل وصف العينة حسب متغير المستوى التعلمي 34
الجدول رقم 5:يمثل توزيع العينة حسب الوظيفية 35
الجدول رقم 6: يمثل توزع العينة حسب الخبرة المهنية 35
الجدول رقم 7: يوضح نتيجة إختبار ثبات أداة القياس. 35
الجدول رقم 8: يوضح نتيجة إختبار التوزيع الطبيعي 36
الجدول رقم 9: يمثل معامل الارتباط لفقرات المحور الاول.....37
الجدول رقم 10: يمثل معامل الارتباط لفقرات المحور الثاني.....38
الجدول رقم 11: يمثل المتوسط الحسابيوالانحارف المعياري للمحور الاول.....39
الجدول رقم 12: يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثاني 40
الجدول رقم 13: تحليل نتائج الانحدار للفرضية 41

مقدمة

مقدمة

يتعرض الإنسان لأخطار عديدة يترتب على تحققها خسائر تصيبه في شخصه أو ممتلكاته أو في ذمته المالية ، ومع استمرار التطور والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي تنوعت الأخطار ، وتعددت معها الحاجة إلى البحث عن وسائل جديدة للتعامل معها للحيلولة دون وقوعها ، أو ال حد من الخسائر التي تترتب على حدوثها ، أو الحد من معدلات تكرارها ، لذلك فقد أصبحت دراسة الأخطار وطرق مواجهتها ضرورة في جميع الدول المتقدمة والنامية ، وأحد أهم هذه الطرق هو التأمين بصوره وأشكاله المختلفة . ونظراً للمنافسة الكبيرة التي تشهدها أسواق التأمين في المنطقة العربية كان لابد من ظهور أدوات ومنتجات تأمينية جديدة لتحقيق تغطية أشمل للمخاطر التي تتعرض لها مؤسسات الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية . وتبعًا لذلك وللدور الحيوي الذي تقوم به المصارف في المساهمة بالنشاط الاقتصادي من خلال عمليات التمويل المقدمة لمختلف شرائح المجتمع والقطاعات الاقتصادية ، وكذلك لأهمية عمليات الائتمان التجاري المقدمة من قبل المؤسسات الاقتصادية لعملائها في تحفيز وتنشيط العمل التجاري ، كان لا بد من توفير آلية وإدارة حديثة للمخاطر الائتمانية التي قد تتعرض لها هذه المؤسسات المصرفية والاقتصادية من احتمال تعثر أو إفلاس المدينين ، ومن دون أن تحد من قدرتهم على منح التمويل المطلوب ، وقد يكون ذلك من خلال توفير تغطية لهذه المخاطر من خلال شركات التأمين التي يتركز عملها على الحماية من المخاطر التي قد يتعرض لها المؤمن له من خلال التأمين على الائتمان الممنوح من قبل المؤسسات المصرفية والاقتصادية ، والذي يعتبر من المنتجات التأمينية الجديدة نسبياً .

الاشكالية :

وانطلاقًا مما سبق تتلخص مشكلة الدراسة في التوقف عند مدى تطور ونجاح هذه الخدمة في تحقيقها للأهداف المحددة لها باعتبارها من المنتجات التأمينية الجديدة على السوق التأمينية والمصرفية الجزائرية ، وما مدى إمكانية الاستفادة في بنك الفلاحة التنمية الريفية . وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة البحثية الآتية :

1- هل هناك دور للتأمين على الائتمان في تعزيز عمليات التمويل المقدمة من قبل بنك الفلاحة التنمية الريفية ؟

2- ما أثر التأمين على الائتمان على المخاطر الائتمانية ؟

3- ما مدى نجاحه في مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار كنموذجا للدراسة ؟

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة مما يلي :

تعتبر العلاقة ما بين شركات التأمين والمصارف علاقة تبادلية تكاملية ، وإن إنماء هذه العلاقة

يتطلب إبرام اتفاقيات إستراتيجية ، وتداخلاً واندماجاً في بعض المواقع والمسؤوليات والمهام الوظيفية لكل من شركة التأمين والمصرف المبرم بينهما اتفاقية شراكة إستراتيجية .

تشكل مخاطر الائتمان موضوعاً يتوجب دراسته بشكل تفصيلي ، والبحث عن بدائل تمكِّن مانح الائتمان من تجنب المخاطر المرتبطة به ، ومن ضمنها اتباع إستراتيجية توفير تغطية تأمينية لدى شركة تأمين متخصصة في هذا المجال ، ويعتبر ذلك وسيلة فاعلة في التحوط تأمينيًا ضد مخاطر احتمالية تم أخذها بعين الاعتبار قبل منح التسهيلات الائتمانية إلى العملاء .

هناك عوامل عديدة ساهمت أيضاً في زيادة الحاجة إلى مثل هذه الدراسة وتطبيقها على السوق

التأمينية والمصرفية الجزائرية ، منها على سبيل المثال : التغيرات الاقتصادية المتسارعة ، التوجه نحو اقتصاديات السوق المفتوحة ، عدم قدرة بعض المصارف والمؤسسات الاقتصادية على مواكبة التطورات المتعلقة بتخفيف مخاطر المحافظ الائتمانية من منظر غير تقليدي والتوجهات الحالية لاستخدام أساليب مختلفة في تخفيف مخاطر محافظها الائتمانية ومن بينها المشاركة في المخاطر من خلال التأمين على الائتمان .

تعد من الدراسات القليلة التي تسلط الضوء على التأمين على الائتمان باعتباره من الخدمات الجديدة على السوق التأمينية ، والتي تلعب دوراً فعالا في التحوط ضد المخاطر الائتمانية .

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية :

التعرف على إمكانية استخدام التأمين على الائتمان لتعزيز عمليات التمويل والحد من المخاطر الائتمانية ، لكونها من الخدمات الجديدة نسبياً في السوق التأمينية العربية ، والتي تهم طالب الائتمان ومانح الائتمان ومقدم خدمة التأمين .

التعرف على التجربة الجزائرية من خلال بنك الفلاحة التنمية الريفية في التأمين على الائتمان ، وكيفية تطور هذه التجربة ، ·

ومدى استفادة كل من طالبي التمويل والبنوك الجزائرية المشاركة ، ونجاح شركات التأمين في تقديم هذه الخدمة ، ومدى استمراريتها في تقديمها .

فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : يبدي التأمين على الائتمان دورًا جوهرياً في ادراة المخاطر .

الفرضية الثانية : يوجد أثر مباشر للتأمين على الائتمان في الحد من المخاطر الائتمانية .

الفرضية الثالثة : هناك نجاح في التامين على الائمان لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بادرار

منهجية الدراسة :

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على أساليب مختلفة تشمل :

الأسلوب الوصفي : من خلال الاعتماد على الكتب والدوريات والمقالات والدراسات والرسائل الجامعية المتعلقة بموضوع البحث لوضع الإطار النظري للبحث .

الأسلوب التحليلي : سيتم اختبار الفرضيات وتحليل البيانات والإجابة على التساؤلات وذلك ، (SPSS) المختلفة من خلال استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية بغرض الحصول على أدق المخرجات من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للدراسة

تمهيد

يعتبر التامين على الائتمان من اهم الوسائل الحديثة التي تتنهجهاالبنوك والمصارف العالمية للحد من المخاطر الائتمانية بمؤسسات ، فمن خلال هذا الفصل سوف نتعرف مفاهيم حول التأمين على الائتمان والمخاطر الائتمانية وكيفية معالجتها.

المبحث الأول : مفاهيم حول التأمين على الائتمان

تعتبر خدمة التأمين على الائتمان من الخدمات الأساسية في الاقتصاد العالمي اليوم ، حيث تساهم بشكل أساسي في توسيع نطاق المبادلات التجارية وتدفق الاستثمارات ، ويلعب التأمين على الائتمان دورًا مهمًا كأداة مالية للتحوط من خلال دوره في تخفيف المخاطر الائتمانية التي من الممكن أن تتعرض لها المحافظ الائتمانية للمصارف والمؤسسات الاقتصادية ، حيث يقوم بتوفير الحماية الملائمة مقابل التعثرات الائتمانية ، والإفلاس ، والدفعات البطيئة ، والتأخر في السداد .

وعلى الرغم من دور التأمين على الائتمان في توفير التعويض في حالات التعثر إلا أنه ليس بديلا عن الممارسات القوية في إدارة الائتمان ومبادئ الإقراض الجيد ، بل دوره معزز ومكملٌ للدور الذي تنتهجه إدارة الائتمان في الاستناد إلى معايير ومبادئ الإقراض الجيد والذي تكون محصلته النهائية تخفيف مخاطر الائتمان .

المطلب الاول : مفهوم التأمين على الائتمان :

يعتبر منح الائتمان للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين لمساعدتهم على تلبية احتياجاتهم المختلفة

من أهم الأدوار التي تؤديها المصارف وشركات التأجير التمويلي وبعض المؤسسات الاقتصادية

ولكن مهما بلغت كفاءة الجهة الممولة في القيام بوظيفة الائتمان ومتابعة السداد ، فإنه بطبيعة الحال تتولد لديها مخاطر بمجرد منح الائتمان نظراً لعدم إمكانية التنبؤ بقدرة المدين على السداد في المستقبل ، وذلك لأسباب قد تكون إرادية متعلقة بشخص المدين ذاته ، أو لا إ رادية بسبب تغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة ، وفي جميع الأحوال تؤد ي عد م قدرة المدين على السداد إلى تكبد الجهة الممولة خسائر مالية ونقص في السيولة قد يعيق استمرارها في أداء دورها .

ويعتبر تحويل الخطر من أهم الأساليب المتبعة في المؤسسات المالية والاقتصادية لمواجهة الانكشاف للمخاطر وتخفيف قيمة الخسائر التي تترتب نتيجةً لتحقق الخطر ، وتعني هذه الطريقة أن الطرف المعرض للخسارة يكون باستطاعته الحصول على طرف بديل لتحمل الخطر نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف ، ومع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر

الأصلي بملكيته لهذا الشيء . وهنا يأتي دور شركات التأمين من خلال توفير وثيقة التأمين ضد مخاطر الائتمان حيث تتولى شركات التأمين عبء هذه المخاطر نيابة عن الجهة الممولة وتوفر لها الحماية اللازمة لمواصلة دورها والاطمئنان إلى وجود دعم حقيقي ومضمون لا تنقص قيمته بمرور الوقت مما يشجع الجهة الممولة على المضي في ضخ مزيد من الائتمان ، وبالتالي سيدفع ذلك الاتجاه إلى زيادة حجم الطلب وتنشيط السوق بشكل عام .

وبالإضافة إلى تأمين الخسائر الناتجة عن عدم الملاءة المالية للمقترضين فإن المؤمن يمكن أن يزود المؤمن له بمعلومات عن القوة المالية للمقترضين الحاليين والمحتملين ، وهذه المعلومات المالية التي من الممكن أن تكون ذات قيمة كبيرة إلى المقرض وحافزًا قويًا لشراء التأمين على الائتمان . ومثل هذه المعلومات المالية والحماية التي توفرها بوليصة التأمين الائتماني من الممكن أن تكون مفيدة بشكل خاص للمصدرين والشركا ت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتعامل مع عملاء غير معروفين .[1]

الفرع الاول : تعريف الائتمان

يُعرّف الائتمان بأنه بيع السلع أو الخدمات مع تأجيل سداد ثمنها بالاتفاق بين طرفين هما الدائن والمدين، على أمل التزام المدين بسداد ال د ين المترتب عليه وفق المواعيد المتفق عليها، إلا أنه حينما يأتي أو موعد سداد الدين فقد يتأخر المدين عن السداد في الموعد المحدد، فلا يكون قادرا بالسداد لأسباب مختلفة، وهو ما يمثل راغبا أساسا أهم المخاطر التي يواجهها الدائن، وتسمى مخاطر الائتمان.[2]

من هنا نشأ تأمين الائتمان الذي يغطي خطر عدم سداد المدين للمستحقات إلى الدائن، بحيث تتولى الجهة الضامنة)وهي في الغالب شركة التأمين(سداد المبلغ المستحق إلى الدائن نيابة عن المدين، مقابل حصولها على قسط تأميني محدد، يحسب على أسس رياضية "اكتوارية" تحقق للشركة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المحددة في عقد التأمين مع تمكنها من تغطية

[1] مياد انيس محمد، اتامين على الائتمان ودوره في داراة المخاطر الائتمانية وتعزيز التمويل، دراسة للتجربة الاردنية مع امكانية الاستفادة منها بشروية ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق، 2014-2015، ص 85.

[2] د. رافد محمد، تأمين الائتمان تأمين القروض المصرفية(مقاربة إطارية للتحديات والاحتياجات)، مداد مركز دمشق للابحاث الدراسات، حزيران/يونيو 2020، ص 8

النفقات اللازمة . لعملها وهامش ربح، وذلك بعد دراستها للمركز المالي لطالب التأمين"المقترض"[1]

الفرع الثاني : تعريف التامين على الائتمان

أحد أشكال التغطية التأمينية من خلال ترتيب ائتماني تمنح فيه شركات التأمين دفعات إلى " المؤمن له (المقرض أو الجهة الدائنة) إذا زاد ت الخسائر الائتمانية للمؤمن له عن مبلغ معين " . أي يدفع المؤمن إلى المؤمن له في حالة خسارة المؤمن له الناتجة عن تعثر المقترض أو المدين عن سداد ديونه والتزاماته .

منتج تأميني يضمن الجهة التي تقوم بمنح الائتمان (الدائن) ضد خسائر عدم الدفع " للديون " . فعندما توجد بوليصة التأمين على الائتمان فإن حامل الوثيقة (الدائن) يضمن بأن الحسابات المدينة المشكوك في تحصيلها سيتم دفعها ، إما عن طريق المدين أو عن طريق شركة التأمين ضمن شروط الوثيقة . 2

المطلب الثاني : أهداف التوجه نحو التأمين على الائتمان :

إن التأمين على الائتمان يحمي المؤمن له من عدم الدفع من قبل العملاء مقابل القروض التي منحها لهم أو البضائع التي تم تزويدهم بها ، حيث يخفض التأمين على الائتمان انكشاف الشركة على مخاطر الائتمان لمبلغ الدين المغطى ببوليصة التأمين . والمؤسسات المالية والاقتصادية تستثمر في وثائق التأمين على الائتمان لعدد من الأسباب هي : 3

تسمح للمؤسسات المالية والاقتصادية بالتوسع في منح الائتمان من خلال حمايتها من الخسائر الائتمانية المحتملة في حالات عدم الدفع أو تعثر المدينين .

تنمية الأعمال من خلال زيادة حجم المبيعات ، فإ ذا كانت الحسا بات المدينة محمية فإن المصارف والشركات تستطيع أن تبيع بشكل أكثر أمانًا للعملاء الحاليين ، وأن تستقطب عملاء جدد أكثر خطورة ، فالوثيقة الجيدة لا تساعد فقط على توفير الحماية من التعثرات أو التأخر في السداد ولكنها تعمل على زيادة حجم المبيعات .

---

[1] فؤاد بلقاضي، تأمين الائتمان كأداة لإدارة مخاط رالائتمان المصرفي، رسالة ماجستير ، الجزائر: جامعة أم البواقي، 2013،

[2] مياد انيس محمد، اتامين على الائتمان ودوره في داراة المخاطر الائتمانية وتعزيز التمويل، دراسة للتجربة الاردنية مع امكانية الاستفادة منها بشروية ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق، 2014-2015، ص 86.

[3] مياد انيس محمد، المرجع نفسه الصفحة ، 87.

يقلل من مخاطر الائتمان من خلال توفير حماية للتدفقات النقدية للمقرضين .

تقليل احتياطيات الديون المعدومة بشكل يساهم في توفير السيولة للمؤسسات المالية بدلا من تجميدها على شكل احتياطيات مقابل الديون المعدومة ، إضافة ً إلى أن أقساط التأمين يتم اقتطاعها ضريبياً بينما احتياطيات الديون المعدومة غير خاضعة للضريبة .

الربح من عملية منح الائتمان يصبح أكثر إمكانية للتنبؤ به وخالياً من المخاطرة .

المطلب الثالث : أنواع التغطيات التي تقدمها وثيقة تأمين مخاطر الائتمان :

هناك أنواع متعددة من التأمين على الائتمان من بينها : 1

التأمين على الائتمان التجاري المحلي : يوفر حماية للمؤمن له مقابل مخاطر عدم القدرة على تحصيل الحسابات المدينة ، وحالات عدم الدفع ، والتعثر الائتماني ، والدفع ات البطيئة ، والتي يكون سببها عدم الملاءة المالية والائتمانية للمدينين .

تأمين ائتمان الصادرات : وهي مشابهة للتأمين المحلي من ناحية أنها تضمن حالات عدم الدفع إذا عجز المدين (المستورد) عن السداد للبائع (المصدر) كنتيجة لنقص التدفقات النقدية

من قبل المشتري (المستورد) ، ويمك ن أن يساعد هذا النوع من التأمين عندما يكون وصول

البضائع مؤكدًا ولكن الملاءة المالية والائتمانية أو ضما ن وصول الدفعات من المشتري

(المستورد) غير مؤكدة ، والجزء الأساسي في هذه الوثيقة أنها تغطي المخاطر السياسية

مثل : العميل الأجنبي تكون لديه الرغبة في السداد ولكنه غير قادر على الدفع بسبب الحظر أو

الحروب والأحداث المشابهة التي تحول دون تنفيذ العقد ، أو أية أفعال من قبل حكومة المشتري

تحول دون الدفع ، أو التذبذبات التي تحدث للعملة ، والأسباب الأخرى الخارجة عن السيطرة .

[1] مياد انيس محمد، المرجع السابق، ص 86

تأمين عدم المقدرة الائتمانية (ضمان مخاطر السداد) : ويغطي حالات العجز عن السداد ويتم بموجبه دفع كل أو جزء من قيمة الدفعات الشهرية للقرض في حالة العجز الكلي للمقترض ومن أنواع الوثائق في ضمان مخاطر السداد :

التمويل العقاري : تضمن الشركة للمؤمن له الممول لشراء أو بناء أو ترميم أو تحسين عقار تعويضه عن الخسارة التي قد تلحق به ، والناشئة مباشرة من تعثر المقترض في سداد أقساط القرض ، وذلك بحد أقصى لمبلغ التأمين .

قروض المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر : وبموجبها فإن الشركة تتعهد بسداد المبالغ المستحقة للمؤمن له ، إما بطريقة الدفعة الواحدة لرصيد القرض دون فوائد التأخير أو الحلول محل المقترض في سداد أقساط القرض المستحقة عليه في مواعيد استحقاقها في حالة توقف المقترض عن سدادها خلال مدة التأمين المنصوص عليها مع التزامه باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المؤمن عليه ، ولا يتعدى التزام الشركة قيمة مبلغ التأمين المبين بجدول الوثيقة والملاحق المكملة لها .

ضمان قروض السيارات : بموجبها تتعه د الشركة بسداد الم بالغ المستحقة بموجب السندات الموقعة من قبل المقترض للمؤمن له إذا ما توقف عن السداد أو الحلول محل المقترض في سداد السندات الموقعة منه في مواعيد استحقاقها شريطة أن يكون ذلك خلال مدة التأمين المذكورة بجدول الوثيقة واتخاذ المؤمن له الإجراءات القانونية ضد المقترض والمنصوص عليها بالوثيقة .

القروض الشخصية : بموجبها فإن الشركة تتعهد بسداد المبالغ المستحقة للمؤمن له (الممول) إما بطريقة الدفعة الواحدة لرصيد القرض دون فوائد التأخير أو الحلول محل المقترض في سداد أقساط القرض المستحقة عليه في مواعيد استحقاقها في حالة توقف المقترض عن سدادها خلال مدة التأمين المنصوص عليها بجدول الوثيقة مع التزامه باتخاذ الإجراءات القانونية المتفق عليها ضد المؤمن عليه في حالة التوقف عن الس داد وذلك خلال مدة التأمين المنصوص عليها بالوثيقة .

تأمين البطالة الإلزامي : يتم بموجبه دفع كل أو جزء من قيمة الدفعات الشهرية للقرض في حالة خسارة المقترض لدخله .

التأمين الائتماني على الحياة : هو مشابه لتأمين الحياة المؤقت في حالة وفاة المقترض فإن قيمة البوليصة تدفع لسداد الدين إلى الجهة الدائنة ، والذي يكون اسمه مضاف إلى بوليصة التأمين على أنه المستفيد ، وإذا كانت قيمة التأمين أعلى من قيمة القرض فإن الفائض يدفع إلى ورثة المقترض .

التأمين الائتماني للممتلكات : يتم بموجبه توفير التغطية التأمينية للممتلكات التي يتم تمويلها من خلال عمليات الإقراض ، ويفرضها البنك لحماية مصالحه في هذه الممتلكات الموضوع عليها إشارة الرهن لصالح البنك خوفاً من التغيرات التي تحدث في قيمة العقار بشكل لا يغطي قيمة القرض الممنوح ، أو نتيجة تعثر أحد المقترضين عن سداد التزاماته ، أو الخسارة الكلية للممتلكات المؤمن عليها ، ومن الأمثلة على ذلك قروض تمويل السيارات وقروض الإسكان .

المبحث الثاني : المخاطر الائتمانية

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه، وتاريخ استحقاقه ، ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى أخر إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك . وضمن هذا المدخل نتناول مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي وأشكاله الرئيسية وبعض مؤشرات قياس تلك المخاطر ضمن النقاط التالية :

المطلب الأول: مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي :

تناولت الدراسات الاقتصادية المخاطر المصرفية بتحليلها والتنبؤ بها الأمر الذي من شأنه أن يساعد البنك على اتخاذ قرارات موضوعية، وتعرف المخاطرة بصفة عامة على أنها حالة انحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة يترتب عنها تكبد أذى أو ضرر أو خسارة.

وتحديدا في المجال المصرفي تعرف المخاطر البنكية على أنها احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثمار معين وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف البنك المرجوة.

ومن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف هي المخاطر الائتمانية والتي يقصد بها :

- المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية. [1]
- وتعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.[2]

وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان، 2000،ص: 174.

[2] ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة،2000 ،ص:444.

في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية. [1]

المطلب الثاني : مصادر مخاطر الائتمان المصرفي :

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة وفيما يلي نتعرض لكل منهما:

أ- المخاطر الخاصة "المخاطر الغير النظامية": Risque Non Systématique

يقصد بالمخاطر الغير نظامية هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والإضرابات العمالية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك مانح القرض في الأجل المتفق عليه .

ب- المخاطر العامة "المخاطر النظامية" : Risque systématique

يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف البنك المقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية.[2]

وعليه أن المخاطر الخاصة تحدث نتيجة لعوامل داخلية تؤثر على قدرة البنك وهو ما يتطلب منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلا، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع .

على عكس المخاطر العامة التي تؤثر على حركة السوق ككل ويصعب على البنك السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلا ومواجهتها، وبالتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة بالتنويع .

---

[1] مفتاح صالح ، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها ، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة –كلية العلوم الاقتصادية والإدارية–جامعة الزيتونة – الأردن،يومي 16- 18نيسان- افريل- 2007، ص03.

[2] منير ابراهيم هندى، إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث،الإسكندرية،2000 ،ص: 227.

فالنصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية وجزء من المخاطر الغير نظامية ويمكن توضيحها بالمعادلة التالية :

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر الغير نظامية

المطلب الثالث: أهـــم المخاطر الائتمانية وبعض مؤشرات قياسها :

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية، ونعرض فيمايلي إجمالا أهم صور مخاطر الائتمان التي تعترض النشاط المصرفي وبعض مؤشرات قياسها .

الفرع الاول : اهم المخاطر الائتمانية:

- **مخاطر السيولة** : ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر: [1]
  - ✓ ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق .
  - ✓ سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة .
  - ✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .
  - ✓ تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال .
- **مخاطر التسعير** : يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك

[1] حسين بلعجوز، " إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة–مخاطر–تقنيات ،جامعة جيجل–الجزائر، يومي 6–7 جوان2005 ،ص: 7.

يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي .

- **المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل :** من الأهمية في منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل .

ويتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات أو طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموما ألا توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لآجال متوسطة أو طويلة كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية .

- **مخاطر تقلب أسعار العملات :** تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة .
- **مخاطر التنفيذ** [1] : من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة .
- **مخاطر الأخطار والتبليغ :** لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون إغفال أي شرط، وذلك بخضوع الإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي، وان الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطر كبيرة .

[1] سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005 ،ص: 153.

◆ **مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان :** عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري .

◆ **مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات :** إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهو ما يتطلب الوقوف على:[1]

- عدم تجاوز الزيادات المقترحة نسبة معينة من التسهيل الائتماني في كل مرة، ولتكن 25 %

  مثلا كحد أقصى .
- ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن 6 شهور ويشترط وجود مبررات قوية .
- يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضي من حسن الأداء للتسهيلات القائمة .
- يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام.
- يمنع استخدام الزيادات في سداد المتأخرات .
- تجنب مضاعفة التسهيلات عند التجديد حتى لو كان السبب قصور الدراسات عند المنح.

◆ **مخاطر تبادل المعلومات :** أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي .

[1] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر(أفراد–إدارات–شركات–بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ،ص:244.

- **مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة :** إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية البنك الربع سنوية التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشيطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات .
- **مخاطر الربحية مقابل الأمان :** كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة .
- **مخاطر عدم القدرة على السداد:** تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل[1] وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها نذكر:

- خطر بشري: ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناءا على سمعته وجدارته الائتمانية.
- خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك[2] أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.

وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من 3 شهور بعد حلول موعد السداد و خرق الاتفاق.

لذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه لـــ3 سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة.

---

[1] مرجع سابق، ص: 156.

[2] عبد المعطي رضا الرشيد،محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999 ،ص:283.

♦ **مخاطر السوق** : ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أداءه خلال 3 سنوات السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أداءه ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق .

♦ **مخاطر تآكل الضمانات** : عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموما تركيزه على تقديم الضمانات التالية :

العقارات ، الأوراق التجارية ، الأوراق المالية ، التنازلات .

♦ **مخاطر التركيز** : تحرص البنوك على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلى ويتجه الاهتمام إلى مخاطر التركيز التالية :

● **العملاء** : عند منح الائتمان يكون التركيز من طرف معتمدي القرار الائتماني على حجم المخاطر المتوقعة كجزء لا يتجزأ من الدراسة الائتمانية بحيث يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواء على عدد العملاء أو على قطاعات السوق بشكل جيد في حدود دنيا أو قصوى.

♦ **النشاط** : في توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع ، والتقيد بتعليمات السلطات الرقابية .

♦ **الضمانات** : يتعين على البنك عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلا.

♦ **الاستحقاقات** : إن تركز استحقاقات التسهيلات يعتبر من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة ويتعلق الأمر بالإعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية .

♦ **المخاطر السياسية والقانونية** : يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة

على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة.[1]

الفرع الثاني : أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية :

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها .

وتتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية على النحو التالي :

- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية .
- بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني .
- مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على النحو التالي :
  - نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع .
  - توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي .
  - نسبة القروض الغير المضمونة إلى إجمالي المحفظة .
  - بيان عن التركزات التي تصل إلى 25 % فأكثر من قاعدة رأسمال البنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل على شكل أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية، أو في صور تمويل مختلفة .
  - بيانات إجمالية عن التركزات التي تزيد 10 % من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد حد أقصى)
  - نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات الغير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة
  - نسبة التسهيلات الغير المنتظمة / إجمالي المحفظة الائتمانية .
  - نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي المحفظة الائتمانية .
  - نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض .

[1] ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، مرجع سابق، ص:449.

- إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض .

➢ بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات ويتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة.

➢ تقارير عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها،

وتحديد أسباب تعثر الديون الغير المنتظمة .

وفيمايلي عرض لأهم مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية :[1]

الجدول رقم 1: يمثل مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	-صافي أعباء القروض / إجمالي القروض -مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض -مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / القروض المستحقة
مخاطر السيولة	-الودائع الأساسية / إجمالي الأصول -الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول -الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	-المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية -إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	-إجمالي الأصول / عدد العاملين -مصروفات العمالة / عدد العاملين
مخاطر رأس المال	-حقوق المساهمين / إجمالي الأصول -الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

[1] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر(أفراد- إدارات- شركات- بنوك) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص: 239.

	-القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تمهيد

تناولت العديد من الدراسات أهم المخاطر المصرفية التي تواجه المصارف ، وظاهرة تعثر التسهيلات الائتمانية ، ووسائل تطوير إدارة المخاطر الائتمانية وتخفيضها ، ولكن التأمين على

الائتمان باعتباره أحد مخففات المخاطر الائتمانية لم يلقَ نصيباً كافياً من الدراسات والأبحاث .

وقد قام الباحث بمراجعة ما توفر له في هذا الصدد ، وسوف يتم عرضها بدءًا بالدراسات العربية ثم الدراسات الأجنبية بالتسلسل الزمني داخل كل مجموعة من هذه الدراسات :

المبحث الاول : عرض الدراسات السابقة

المطلب الاول : : الدراسات العربية :

1- دراسة قدي عبد الحميد ، وصاف سعيدي 2002

أجرى الباحثان دراسة *بعنوان* " **آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر** "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية برامج ضمان ائتمان الصادرات والدور الذي تؤديه في ترقية وتنويع الصادرات الوطنية غير التقليدية ، وبالتالي تجاوز الأحادية في التصدير الذي مازالت تعاني منها العديد من الدول النامية ومنها الجزائر .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن إستراتيجية تنمية الصادرات ساهمت في عدد من الدول النامية بدرجة كبيرة في النمو الاقتصادي من خلال توفير الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية كما أدت برامج ضمان ائتمان الصادرات دورًا معتبرًا في ترقية المنتجات الوطنية نحو الخارج من خلال حماية المصدرين من أخطار التجارة الدولية .

2- دراسة فريد كورتل ، لبجيري نصيرة ، الطيب داودي (2003)

أجرى الباحثون دراسة بعنوان " **إدارة المخاطر على القروض المصرفية ... إشارة لحالة البنوك الجزائرية** "

تناولت هذه الدراسة أهمية القروض الممنوحة من طرف المصارف لتمويل التنمية الاقتصادية

نظرًا للدور الذي تقوم به المصارف والمتمثل في تعبئة المدخرات وتوظيفها في أوجه النشاط الاقتصادي . وأيضًا أهمية دراسة إدارة المخاطرة في مجال منح القروض ، حيث تظهر هذه الأهمية في تفعيل و ترشيد اتخاذ القرار وخاصة عند منح القروض .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن موضوع المخاطرة في مجال القروض يجب أن يعالج معالجة وظيفية تسمح بإدارته إدارة موضوعية وفعالة . لكن الوصول إلى الهدف يبقى مستحيلا ما لم يدعم بالوسائل المناسبة ومنها : اعتماد أنظمة الخبرة والقدرة على إدارة المخاطر بنوع من التحكم والتي تتعلق بالجوانب التنظيمية الملائمة والوسائل التقنية المساعدة في اتخاذ القرار وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك ، والتأمين على القروض ، وتحري الدقة والحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة .

3-دراسة محمد داوود عثمان (2009 م) :

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه بعنوان " أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية " . الأكادي مية الع ربية لل علوم المالية والمصرفية الأردن .

هدف الباحث في هذه الدراسة إلى تحليل أثر استخدام تقنيات مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك وتشمل : مبادئ الإقراض الجيد تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية التأمين

على الائتمان الرقابة على الائتمان إستراتيجيات البنك في تخفيف مخاطر الائتمان .

ودراسة أهمية إدراك البنوك التجارية الأردنية لمخاطر المحفظة الائتمانية التي تكون المحصلة

النهائية لها مخاطر عدم السداد ، أو التعثر الائتماني ، وأثر ذلك على قيمة البنوك من خلال العوائد المتحققة للمالكين وحملة الأسهم . وقد شملت عينة الدراسة أحد عشر مصرفاً تجاريًا أردنيًا خلال الفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006 . ولإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة

والمتغير التابع في الدراسة تم استخدام الأسلوب المعتمد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد إضافة إلى استخدام الاستبانة وتحليل النسب المالية المستندة إلى القوائم المالية لهذه البنوك لقياس العلاقة بين هذه المتغيرات .

وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة :

وجود أثر موجب ما بين قيمة البنك ومخففات مخاطر الائتمان ، كما أظهرت الدراسة أهمية المحافظة على تركيبة ونوعية المحفظة الائتمانية ، والتقليل من مخاطرها ضمن المستويات المقبولة وذلك للمحافظة على قيمة البنك .

4- دراسة مياد أنيس محمد (2014-2015) بعنوان:

التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الاستفادة منها في سورية .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر استخدام التأمين على الائتمان في تعزيز عمليات التمويل والتوسع في منح التسهيلات الائتمانية من جهة ، والحد من المخاطر الائتمانية من جهة

أخرى . ودراسة التجربة الأردنية في تقديم خدمة التأمين على الائتمان والتعرف على مدى نجاحها وتطورها ، وإمكانية الاستفادة منها في السوق السورية .

وخلصت هذه الدراسة الى ان التأمين على الائتمان يلعب دوراً جوهريًا في تعزيز عمليات التمويل كما انه يوجد أثر مباشر للتأمين على الائتمان في الحد من المخاطر الائتمانية مع إمكانية استخدام التأمين على الائتمان لتشجيع البنوك على التوسع في منح أنواع محددة من التسهيلات الائتمانية .

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية :

1- دراسة Altman, Edward. I 2002 بعنوان

" Managing Credit Risk , A challenge for the new millennium "

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أهمية إدارة المخاطر الائتمانية ، واهتمام كل من المشرعين والمشرفين والممارسين في السوق المالي بممارسات وتطبيقات سليمة في هذا المجال ، ويعود

ذلك إلى العديد من الاعتبارات من ضمنها (التركيز المتزايد على التقنيات الملائمة في إدارة المخاطر الائتمانية ، وبيئة تشريعية متغيرة مستندة إلى اتفاقية بازل ، وأنظمة التصنيفات الائتمانية من بينها نظام العلامات أو النقاط ، وتأسيس قواعد بيانات مستندة على التعثرات والتدهور الائتماني ، وإعادة التغطية ، ومعالجة القروض البنكية ، وتطوير تقنيات تعمل كمخفف لتخفيض ونقل المخاطر الائتمانية من ضمنها المشتقات الائتمانية ، والتوريق الائتماني ومنتجات التأمين على الائتمان وتقنيات إدارة المحفظة الائتمانية) .

وخلصت الدراسة إلى أن الألفية الجديدة تسير في خطا واسعة لإيجاد تقنيات جديدة أكثر تطوراً تساهم في تخفيض قيمة التعرضات للمخاطر الائتمانية .

2- دراسة : Jose Riestra Amparo San (2003) بعنوان

" Credit Insurance in Europe "

Impact , Measurement and Policy Recommendation

هدفت الدراسة للتعرف على أسواق التأمين على الائتمان في الدول الأوروبية ومدى تطورها والتحديات التي تقف عائقًا أمام التوسع في استخدام هذه الخدمة ، مع إعطاء أهمية خاصة لمدى استخدام الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لهذه الخدمة .

وقد خلصت الدراسة إلى أن :

الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتأمين على الائتمان قليلة نوعاً ما بالمقارنة مع الأنواع الأخرى

للتأمين .

استخدام التأمين على الائتمان من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أوربا يختلف بشكل واضح ما بين الدول الأوروبية .

لا يوجد نموذج موحد لمدى تطور التأمين على الائتمان في الدول الأوربية .___

3- دراسة : Kevin Cown , Alejandro Drexler , Alvaro Yanez (2009)

بعنوان

"The effect of credit insurance on liquidity constraints and default rates "

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام التأمين على الائتمان في تخفيف القيود المفروضة على منح التمويل وعلى قدرة المستثمرين في الحصول على التمويل المناسب ، وأيضًا أثره على نسبة التخلف عن السداد .

وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام التأمين على الائتمان يزيد من عدد وقيمة القروض القروض الممنوحة للمشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم كما يزيد من ملاءة طالب التمويل ويخفض من نسبة التخلف عن السداد .

4- دراسة Koen van der veer (2010) بعنوان

" The Private Credit Insurance Effect on Trade "

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أهمية تأمين ائتمان الصادرات وأثره على التجارة ودوره في تنمية الصادرات .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن استخدام التأمين على الائتمان يحفز المصدرين على التصدير

إلى أسواق جديدة .

المبحث الثاني : مناقشة الدراسات السابقة

المطلب الاول : المقارنة بين االدراسات السابقة :

من خلال معالجة الدراسات السابق نلاحظ انها انطلقت من أهداف اقتصادية قصد التوصل على نتائج وفي مجملها تم ت حقيق أهدافها ، رغم اختلاف الزمان والمكان والعينة المقترحة للدراسة

المطلب الثاني : تميز الدراسة الحالية

تتمز هذ الدراسة كونها ا مستقلة من حيث المكان والزمان وكذا الأهداف المسطرة بغية التواصل الى نتائج جديدة انطلاق من هذه الاهداف

خلاصة الفصل :

تعتبر الدراسات السابقة نموذج يرجى من منه الاخد على المنهج المتبعه وتقديم دراسة بدلية والوصول اى نتائج مختلفة، وهذا ما لمسناه في مخلتف الدراسات ، وتعد دراستنا هذه مميزة من اعتبارها مستقرة أستقلال تام عن باقي الدراسة لحداثتها والحدود الزمكانية لها.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

تمهيد

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والمتمثلة في التعرف دور دور التامين على الائتمان في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وذلك بتطيق الدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، فإن هذا الجزء يهدف إلى عرض نتائج الدراسة الميدانية وقد تمت الإستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss) في التحليل الإحصائي لعينة الدراسة.

كما سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الطريقة المتبعة والأدوات المستخدمة في إنجاز الدراسة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة المتوصل لها ومناقشتها وتحليلها.

المبحث الأول: الطريقة المتبعة والأدوات المستخدمة في إنجاز الدراسة.

قمنا بإجراء دراسة ميدانية عن طريق إستقصاء أراء عينة من من الموظفين بمؤسسة التربص من اجل تحقيق أهداف الدراسة وقد اتبعنا وفق ذلك منهجية للتوصل الى النتائج.

المطلب الاول:عينة الدراسة ومتغيرات الدراسة

لإعداد أي دراسة يتوجب على الباحث إتباع مجموعة من الطرق لكي تكون وفق أسلوب ومنهج علمي.

أولا:مجتمع وعينة الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة على الموظفين ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتتمثل وحدات مجتمع الدراسة في موظفين بالمؤسسة، ونظرا لصعوبة إجراء مسح شامل قمنا بإختيار عينة عشوائية من هذا المجتمع لدراستها، قام الباحثان بتوزيع (35) إستمارة إستبيان، وتم إسترجاع (30) إستمارة قابلة للتحليل الإحصائي.

ثانيا:متغيرات الدراسة (أداة الدراسة):

إستعانت هذه الدراسة على إستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من المبحوثين. خصص الجزء الأول للتعرف على المتغيرات الشخصية والمهنية للمبحوثين وهي (العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة ، الخبرة المهنية). أما الجزء الثاني فخصص **التأمين على الائتمان** والجزء الثالث **المخاطر الائتمانية**.

المطلب الثاني: مصادر وأساليب جمع البيانات والمعلومات والأساليب الإحصائية المستخدمة.

أولا –مصادر وأساليب جمع البيانات والمعلومات:

تمثل الإستبانة المصدر الرئيسي لجمع البيانات والمعلومات لهذه الدراسة والتي صممت في صورتها الأولية بعد الإطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. وكذلك تم إجراء مقابلة مع عينة من التجار محل الدراسة.

وقد تم تقسيم الإستبانة إلى جزئين كما يلي:

الجزء الأول: البيانات الشخصية المتعلقة بعينة الدراسة تتكون من (5) فقرات.

الجزء الثاني: يحتوي على محور خاص بمتغير **التأمين على الائتمان** لمعالجة الفرضية **دور التأمين على الائتمان في تعزيز عمليات التمويل** في المؤسسة ويتضمن (05) عبارة .

الجزء الثالث : **المخاطر الائتمانية** لمعالجة الفرضية **أثر التأمين على الائتمان في الحد من المخاطر الائتمانية** ويحتوى على 05 عبارات.

من أجل التقدير المناسب لدرجة موافقة المبحوثين على سلم (ليكارت) يتم عادة تحديد مجالات المتوسطات الحسابية المرجحة ودرجات الموافقة المناسبة لها، وهذا من خلال حساب المدى الذي يساوي إلى الفرق بين أعلى قيمة وأقل قيمة في المقياس، يمكن توضيح الإجراءات المتبعة لتحديد درجات الموافقة على سلم (ليكارت) الخماسي.

*المدى: (5-1)= 4

*طول الفئة: هو حاصل قسمة قيمة المدى على عدد درجة المقياس. وعليه فطول الفئة في هذه الحالة يساوي(4/5)=0.8

*يتحدد طول الفئة الأولى بإضافة (0.8) إلى أدنى قيمة بالمقياس وهي(1)، في كل مرة تضاف تلك القيمة (0.8) على الفئة الجديدة حتى يتم الإنتهاء من تحديد أطول الفئات الخمس.

- يمكن الحصول على مجالات المتوسطات الحسابية المرجحة ودرجات الموافقة المناسبة لها كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم 2: يوضح الأوزان المرجحة لمقياس ليكارت الخماسي.

الفئات	مجالات المتوسطات الحسابية	درجة الموافقة المناسبة
غير موافق بشدة	[1-1.8]	درجة متدنية جدا من الموافقة
غير موافق	[1.8-2.6]	درجة متدنية من الموافقة
محايد	[2.6-3.4]	درجة متوسطة من الموافقة
موافق	[3.4-4.2]	درجة عالية من الموافقة
موافق بشدة	[4.2-5]	درجة عالية جدا من الموافقة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الدراسات السابقة.

ثانيا-الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات :

للإجابة على أسئلة البحث وإختبار صحة فرضياته، تم إستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، وذلك بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss) والمتمثلة في:

*معامل "آلفا كرونباخ" لقياس ثبات أداة البحث.

*إختبار kolmogorov-Smirnov و shhapiro-wilk :لأجل التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات (Tests of Normality).

*مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures): وذلك لوصف المجتمع وإظهار خصائصه، بالإعتماد على النسب المئوية والتكرارات، والإجابة على أسئلة البحث وترتيب متغيرات البحث حسب أهميتها بالإعتماد على المتوسطات الحسابية والتباين.

المبحث الثاني : عرض وتحليل نتائج الاستبانة

المطلب الاول : الدراسة الاحصائية والوصفية للعينة

أولا: التحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية:

الجدول رقم 3:يمثل وصف العينة حسب السنة

		التكرار	النسبة
السن	اقل من 30سنة	2	6,7
	من 30 الى 40 سنة	16	53,3
	اكثر من 40 سنة	12	40,0
	المجموع	30	100,0

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.v23

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الفئة العمريةبين 30 و40 سنةهي الاكثرحضورا بنسة 53.3 تليها الفئة العمرةي الأكثر من 40سنة وذب نسبة 40 % و هدا راجع لكون هذه الفئتين من الفئة الشبانية

الجدول رقم 4:يمثل وصف العينة حسب متغير المستوى التعلمي

		التكرار	النسبة
المستوى العلمي	ثانوي	6	20,0
	دبلوم مهني	12	40,0
	جامعي	8	26,7
	دراسات عليا	4	13,3
	المجموع	30	100,0

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.v23

من خلال الجدول نلاحظ أن غالب فئة العينة يملكون مستوى دبلوم مهني بنسبة 40% تليها الجامعيين بنسبة 26% ثم الثانوية بنسبة 20% ثم الدراسات العليا بنسبة 13% مما يفسر أن افراد العينة اصحاب مستوى تعلميلا بأسوأصحاب شهادات .

الجدول رقم 5:يمثل توزيع العينة حسب الوظيفية

		التكرار	النسبة
الوظيفة	موظف	14	46,7
	رئيس مكتب	7	23,3
	رئيس مصلحة	9	30,0
	المجموع	30	100,0

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.v23

من خلا الجدول نلاحظ ان الفئة الغالية من افراد العينة هي الموظفين بنسبة 46.7% تليها رءساءالمصالح ثم رءساءالمكاتب بنسبة 30%و 23% على التواليمما يفسر أن افراد العينة أغلبهم موظفين.

الجدول رقم 6: يمثل توزع العينة حسب الخبرة المهنية

		التكرار	النسبة
الخبرة المهنية	أقل من 5سنوات	2	6,7
	من 5الى 10 سنوات	9	30,0
	أكثر من 15 سنة	19	63,3
	المجموع	30	100,0

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.v23

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان افردا العينة الكثرخبرة هي الأكثرمن15سنة بنسبة 63.3% تليها الخبرة من 5 ألأى 10 سنوات بنسبة 30% ثم الأقل من 5سنوات بنسبة 6.7 % مما يفسر على أن افراد العينة قدماء وذوخبرة ميدانية.

ثانيا- الصدق والثبات

1- قياس معامل الفا

الجدول رقم 7: يوضح نتيجة إختبار ثبات أداة القياس.

البيان	عدد العبارت	معامل الثبات ألفا كرونباخ
القيمة الإجمالية لجميع متغيرات الدراسة	16	0.928

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.v23

من الجدول نلاحظ أن قيمة الفا بلغت 0.928 أي بنسبة 92مماي يدل على ثبات الاستبان مما يفسر يمكن الاستعنانة في دراسة أخرى.

2- **صدق أداة الدراسة:**

يقصد بصدق أداة الدراسة أن تستطيع فعلا الأسئلة المقدمة في الإستبيان قياس ما وضعت لأجله، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين تضم أربعة أعضاء من هيئة التدريس في كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المختصين في إدارة الأعمال كما هو موضح في ملحق الدراسة، وذلك لمعرفة أرائهم حول تناسق فقرات هذه الدراسة مع متغيرات هذا البحث. وبعد إجراء التعديلات المطلوبة وفقا لتوجيهاتهم تم إعداد الإستمارة النهائية لتقديمها للمستجوبين كما هي موضحة في الملاحق.

3- التوزيع الطبيعي:

قبل التطرق لمعرفة أثر تبني الممارسات الاخلاقية على ولاء الزبائن بدراسة عينة التجار محل الدراسة لابد أولا أ، نختبر التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة وسنقوم بحسابه من خلال معامل Kolmogorov-Smirnova و shapiro-wilk بحيث يجب أن تكون النتيجة أكبر من مستوى معنوية (0.05)، من خلال الجدول رقم() نجد أن نتيجة إختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة حسب معامل Kolmogorov-Smirnova كانت تقدر ب(0.125) وحسب معامل shapiro-wilk كانت تقدر ب(0.2) وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم 8: يوضح نتيجة إختبار التوزيع الطبيعي

البيان	Kolmogorov-Smirnova	shapiro-wilk
القيمة الإجمالية لجميع متغيرات الدراسة	0.125	0.200

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.v23

ثالثا : الاتساق الداخلي

الجدول رقم **9: يمثل معامل الارتباط لفقرات المحور الاول**

العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
تشكل بوليصة التأمين على الائتمان ضماناً مقبو لا من قبل البنوك لمنح	,621**	,0000
التمويل للمشاريع الاقتصادية التنموية التي لا تتوفر لديها ضمانات تقليدية كافية.	,605**	,812**
استخدام البنوك للتأمين على الائتمان له دور مؤثر في تعزيز قدرة البنوك على منح التسهيلات الائتمانية.	,851**	,835**
للتأمين على الائتمان دور مهم في تشجيع البنوك على التوسع في منح التسهيلات الائتمانية.	,893**	,854**
يساهم استخدام البنوك للتأمين على الائتمان في نمو حجم محفظتها الائتمانية.	,845**	,862**
يساهم استخدام البنوك للتأمين على الائتمان في زيادة حجم عمليات التمويل الممنوحة من قبل هذه البنوك	,848**	,875**

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.v23

..

.**دالة احصائيا عند 0.01.

.*دالة احصائيا عند 0.05

من خلال اعلاه نلاحظ ان فقرات المحور تتبع الاتساق الداخلي حيث بلغ أعلى ارتباط للعبارة " **للتأمين على الائتمان دور مهم في تشجيع البنوك على التوسع في منح التسهيلات الائتمانية.** " بقيمة 0,893** وهي دالة احصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 كما بلغت العباراة " **التمويل للمشاريع الاقتصادية التنموية التي لا تتوفر لديها ضمانات تقليدية كافية.** " ادنى معامل ارتباط بقيمة 0,605** أي دالة احصائيا عند مستوى الدلالة 0.00 مما يفسر فقرات البعد تقبل الاتساق الدخالي مرتبط حيث ينحصر معامل ارتباط بين 89 %و 60% مما يجعلها قابلة الاستخدام في دراسات اخرى

الجدول رقم 10: يمثل معامل الارتباط لفقرات المحور الثاني

العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
تستخدم بوليصة التأمين على الائتمان كأداة حماية وتحوط ضد التعثرات الائتمانية الناتجة عن عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم.	,812**	,000
يعزز التأمي ن على الائتمان من الممارسات القوية التي يقوم بها البنك في مجال منح الائتمان.	,835**	,000
استخدام البنوك للتأمين على الائتمان له دور مؤثر في الحد من المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المحفظة الائتمانية للبنك.	,854**	,000
يساعد التأمين على الائتمان من المحافظة على العوائد عند حدوث التعثر الائتماني.	,862**	,000
استخدام البنوك للتأمين على الائتمان يقلل من الاحتياطات الموضوعة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة	,875**	,000

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.v23

..

.**دالة احصائيا عند 0.01.

.*دالة احصائيا عند 0.05

من خلال اعلاه نلاحظ ان فقرات المحور تتبع الاتساق الداخلي حيث بلغ أعلى ارتباط للعبارة " **استخدام البنوك للتأمين على الائتمان يقلل من الاحتياطات الموضوعة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة** " بقيمة 0,875** وهي دالة احصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 كما بلغت العبارة " **تستخدم بوليصة التأمين على الائتمان كأداة حماية وتحوط ضد التعثرات الائتمانية الناتجة عن عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم.**" ادنى معامل ارتباط بقيمة 0,812** أي دالة احصائيا عند مستوى الدلالة 0.00 مما يفسر فقرات البعد تقبل الاتساق الدخالي مرتبط حيث ينحصر معامل ارتباط بين 87%و 81% مما يجعلها قابلة الاستخدام في دراسات اخرى

المطلب الاول : مناقشة الفرضيات

الفرضية الاولى : دور التأمين على الائتمان في تعزيز عمليات التمويل

تتم مناقشة هذه الفرضية حسب المتوسطات الحسابية ومدى استجابة افراد العينة لهذا المحور

الجدول رقم 11: يمثل المتوسط الحسابيوالانحارف المعياري للمحور الاول

الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
تشكل بوليصة التأمين على الائتمان ضمانًا مقبو لا من قبل البنوك لمنح القروض	4,6333	,55605	موافق بشدة
التمويل للمشاريع الاقتصادية التنموية التي لا تتوفر لديها ضمانات تقليدية كافية.	4,2333	,85836	موافق
استخدام البنوك للتأمين على الائتمان له دور مؤثر في تعزيز قدرة البنوك على منح التسهيلات الائتمانية.	4,1333	,86037	موافق
للتأمين على الائتمان دور مهم في تشجيع البنوك على التوسع في منح التسهيلات الائتمانية.	4,0000	,98261	موافق
يساهم استخدام البنوك للتأمين على الائتمان في نمو حجم محفظتها الائتمانية.	3,9333	1,11211	موافق
يساهم استخدام البنوك للتأمين على الائتمان في زيادة حجم عمليات التمويل الممنوحة من قبل هذه البنوك	4,1000	,80301	موافق
تأمين الائتمان	**4,0741**	**,70293**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.v23

من خلال الجدول الأعلى نلاحظ ان أفراد العينة يتفقون في كافة فقرات حيث بلغت درجة الاستجابة للموافقة وبلغت أغلى درجة للعبارة " **تشكل بوليصة التأمين على الائتمان ضمانًا مقبو لا من قبل البنوك لمنح** " بمتوسط حسابي قدر بـــ 4,6333 وبانحراف معياري 0,55605 أي أنا انهم يرون أن تأمين على الائتمان يعتبرضمان لدى البنوك لمنح القروض أما العباراة " **يساهم استخدام البنوك للتأمين على الائتمان في نمو حجم محفظتها الائتمانية.** " بلغت ادنى متوسط حسابي بقيمة 3,9333 وبانحراف معياري قدر بـــ 1,11211 أي انهم يرون استخدام البنوك للتأمين علىالائتمان يساهم في نحو المحفظة الائتمانية كما ان هدا المحور بلغ درجة مرتفة جدا حسب سلم ديكارت الخماسي

بمتوسط حسابي بلغ 4,0741 بانحراف معياري بلغ 0,70293 اقل من الواحد مما يقبل الفرضية التالية

للتأمين على الائتمان دور في تعزيز عمليات التمويل

الفرضية الثانية

أثر التأمين على الائتمان في الحد من المخاطر الائتمانية

الجدول رقم **12: يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثاني**

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاستجابة
تستخدم بوليصة التأمين على الائتمان كأداة حماية وتحوط ضد التعثرات الائتمانية الناتجة عن عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم.	4,1000	,71197	موافق
يعزز التأمي ن على الائتمان من الممارسات القوية التي يقوم بها البنك في مجال منح الائتمان.	4,0333	,76489	موافق
استخدام البنوك للتأمين على الائتمان له دور مؤثر في الحد من المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المحفظة الائتمانية للبنك.	4,0000	,78784	موافق
يساعد التأمين على الائتمان من المحافظة على العوائد عند حدوث التعثر الائتماني.	3,9000	,92289	موافق
استخدام البنوك للتأمين على الائتمان يقلل من الاحتياطات الموضوعة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة	3,8333	,87428	موافق
القياس	**3,9762**	**,70295**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.v23

من خلال الجدول الأعلى نلاحظ ان أفراد العينة يتفقون في كافة فقرات حيث بلغت درجة الاستجابة للموافقة وبلغت أغلى درجة للعبارة " **تستخدم بوليصة التأمين على الائتمان كأداة حماية وتحوط ضد التعثرات الائتمانية الناتجة عن عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم** .." بمتوسط حسابي قدر بـــ 4,1000 وبانحراف معياري 0, 71197 أي أنا انهم يرون أي انهم يرون ان التامين على الائتمان يعتبر كادة تحمي المؤسسة من الثغرات الائتمانية، ما **العباراة** " **استخدام البنوك للتأمين على الائتمان يقلل من الاحتياطات الموضوعة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة**.." بلغت ادنى متوسط حسابي بقيمة 3,8333 وبانحراف معياري قدر بـــ 0, 87428 أي انه الادارة استخدام التامين على الائتمان يقلل من الشكوك الواردة .

كما ان هدا المحور بلغ درجة مرتفة جدا حسب سلم ديكارت الخماسي بمتوسط حسابي بلغ **3,9762** بانحراف معياري بلغ **0, 70295** اقل من الواحد مما يقبل الفرضية التالية

للتأمين على الائتمان اثر في الحد من المخاطر الائتمانية

ثانيا : تحليل الانحدار الخطي لعلاقة بين المحاور

من اجل قياس مدى تأثير المتغيير المستقل التامين على الائتمان على المتغير التابع المخاطر الائتمانية نستخدم اختبار تحليل الانحدار الخطي كما يلي :

H_0 لا يوجد تأثيرذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية اقل او يساوي 0.05 للتأمين على الائتمان على المخاطر الائتمانية

H_1: يوجد تأثيرذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية اقل او يساوي 0.05 للتأمين على الائتمان على المخاطر الائتمانية

الجدول رقم 13: تحليل نتائج الانحدار للفرضية

التباين	ثابت α	β	t	sig t	F	sig F	R	R^2
القيم	0,523	−0,527	3,249	00,003	10,554	0,003[b]	0,274	0,523[a]

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.v23

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة فيشر بلغت (10.554) يتضح انه يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة المعنوية اكبر من 0.05 للتأمين على الائتمان على المخاطر الائتمانية لان قيمة sig بلغا 0.003 اقل من مستوى الدلالة عند مستوى التثقة 95%، ويلاحظ كذلك قيمة T المحسوبة 3.249 وهي دالة احصائيا بمستوى دلالة بـــ 0.003 وهي اقل من مستو الدلالة 0.05، كما تشير النتائج الجدول عند وجود ارتباط عكسي للتامين على الائتمان على المخاطر الائتمانية قدرة بـــ 27% وبالنظر لقيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.274 ان التغيرات التي تحدث في المتغيير المستقل (التامين على الائتمان) تفسر ما نسبتة 52% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع المخاطر الائتمانية، يؤكد هذا ان نموذج الانحدار الخطي بسيط معنوي وبالتالي وجود اثر معنوي عكسي للتامين على الائتمان على المخاطر الائمانية وذلك من خلال قيمة F وبالتالي نرفض

الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر النموذج . وتصاغ معادلة خط الانحدار الحظي البسيط كما يلي : $Y=-0.523x+0.523$

اي انه **كلما زاد التأمين على الائمان قلت المخاطر الائماتمنية**

خلاصة الفصل

تعد الدراسة التطبيقية هي تحصيل حاصل للدراسة النظرية حيث من خلال هذه الدراسة توصلنا لكون هداك اهيمة واثر واضح للتامين على الائتمان للحد من المخاطر الائمانية لدى البنو وهذا ما تم استخلاص من هذا الفصل

للتأمين على الائتمان دور في تعزيز عمليات التمويل

لللتأمين على الائتمان اثر في الحد من المخاطر الائتمانية

وجود اثر معنوي عكسي للتامين على الائتمان على المخاطر الائمانية

كلما زاد التأمين على الائمان قلت المخاطر الائماتمنية

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع التامين على ائتمان والذييعتبر حلقة مفقودة في المصارف الجزائرية، اتضح لنا جليا ان يلعب دورا بارز في التقليل من المخاطر الائتمانية لدى البنوك وقد توصلنا في دراسات هذه الى جملة من النتائج أهمها

1- لتامين على التاميل دور جوهويا في زيات التمويل

2- التامين على الأئتمائة وسيلة من كسب المزيد من الثقة لدى المصرف

3- ان المخاطر الائتمانية أصبحت شيئا مؤلوفا لدى المصاريف لكن للحد من او التقليل من وجودها يتطلب تفعيل أليات.

4- غياب التأمين على الائتمان لدى المؤسسة يؤثر سلبا عليها

5- العلاقة العكسية بين التأمين على الائتمان والمخاطر الائتمانية يثبت أن التأمين على الائتمان فعال لدى المصارف .

6- تتأثر المخاطر الائتمانية بزيادة التأمين على الائتمان تأثيرا سلبيا بحيث كلما زاد التأمين على الائتمان قلت المخاطر الائتمانية.

لتفيعل مخرجات هذه الدراسة لابد من وضع توصيات من شانها المساهمة في التقليل من المخاطر الائتمانة.

التوصيات

1- إنشاء مجمع لتأمين الائتمان(مجمع تأمين القروض ضد مخاطر عدم السداد)في سوق التأمين الجزائرية، تصب فيه الأخطار التي تفيض عن قدرة شركات التأمين على الاحتفاظ،

ويقوم هذا المجمع بإجراء إعادة التأمين اللازمة والمناسبة للأخطار الواردة إليه.

2- إلزام المصارف ومؤسسات التمويل اعتماد وقبول وثيقة تأمين الائتمان كضمانة للقروض

الممنوحة من قبلها، إضافة إلى الضمانات الأخرى التي تراها، وهو أمر لا بد من إلزاميته بسبب المخاطر المرتفعة لهذا النوع من التأمين، إذ يُخش ى من حصول الانتقائية في التأمين أي الطلب على تأمين الأخطار السيئة(القروض السيئة)والابتعاد عن تأمين الأخطار الجيدة

3- دراسة حجم الإقراض ونسب التعثر لدى مختلف شرائح المجتمع المقترض، وفي مختلف المصارف

4- البدء بتأمين الائتمان للقروض الصغيرة والمتوسطة، وشمول ذلك القروض المقدمة من

مؤسسات التمويل الصغير ومن مصرف التسليف الشعبي لذوي الدخل المحدود، وفي هذا الإطار يمكن التغاض ي عن طلب ضمانات أخرى غير وثيقة التأمين، والتي بحد ذاتها وضمن شروطها تحفظ لشركة التأمين حقها في الرجوع(ضمن حالات محددة)على المقترض المتعثر لتحصيل المبلغ الذي سددته نيابة عنه.

5- بناء نموذج وثيقة تأمين الائتمان من قبل هيئة الإشراف على التأمين بالتنسيق مع الجهات ذات المصلحة ، بحيث تغطي هذه الوثيقة بحد أدنى مخاطر عدم السداد الناتجة عن أسباب محددة مثل وفاة المقترض، عجزه الدائم، الإفلاس، هلاك ودمار الشيء موضوع القرض بشكل كامل أو شبه كامل...، وتحديد حد أدنى من أسعار التأمين، وحد أعلى من مبلغ أو نسبة التحمل المفروضة على المصرف الممول، كأن يتحمل المصرف % 20 من المبلغ المستحق(التعثر)بهدف استمراره في اعتماد الجدية الكافية في آلية منح القروض وفي تحصيلها،

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة،2000..
2. حسين بلعجوز، " إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة–مخاطر–تقنيات ،جامعة جيجل–الجزائر، يومي 6–7 جوان2005 .
3. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان، 2000.
4. د. رافد محمد، تأمين الائتمان تأمين القروض المصرفية(مقاربة إطارية للتحديات والاحتياجات)، مداد مركز دمشق للابحاث الدراسات، حزيران/يونيو 2020.
5. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005 .
6. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر(أفراد– إدارات– شركات– بنوك) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 .
7. عبد المعطي رضا الرشيد،محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
8. فؤاد بلقاضي، تأمين الائتمان كأداة لإدارة مخاط رالائتمان المصرفي، رسالة ماجستير ، الجزائر: جامعة أم البواقي، 2013،
9. مفتاح صالح ، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها ، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة –كلية العلوم الاقتصادية والإدارية–جامعة الزيتونة – الأردن،يومي 16– 18نيسان–افريل– 2007.
10. منير ابراهيم هندى، إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث،الإسكندرية،2000 .
11. مياد انيس محمد، اتامين على الائتمان ودوره في داراة المخاطر الائتمانية وتعزيز التمويل، دراسة للتجربة الاردنية مع امكانية الاستفادة منها بشروية ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق، 2014–2015.

الملاحق

القسم الأول: البيانات الشخصية

النوع: * 1.

انثى ☐ ذكر ☐

السن: * 2.

أكثر من 40 سنة ☐ من 30 الى 40 سنة ☐ اقل من 30 سنة ☐

المستوى التعليمي: * 3.

دراسات عليا ☐ جامعي ☐ دبلوم مهني ☐ ثانوي ☐

الوظيفة: * 4.

رئيس مصلحة أو مسؤول ☐ رئيس مكتب ☐ موظف ☐

الخبرة المهنية: * 5.

أكثر من 15 سنة ☐ من 5 الى 10 سنوات ☐ اقل من 5 سنوات ☐

الجزء الثاني التأمين على الائتمان

دور التأمين على الائتمان في تعزيز عمليات التمويل					
العبارات	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق على الإطلاق**
تشكل بوليصة التأمين على الائتمان ضماناً مقبو لا من قبل البنوك لمنح					
التمويل للمشاريع الاقتصادية التنموية التي لا تتوفر لديها ضمانات تقليدية كافية.					
استخدام البنوك للتأمين على الائتمان له دور مؤثر في تعزيز قدرة البنوك على منح التسهيلات الائتمانية.					
للتأمين على الائتمان دور مهم في تشجيع البنوك على التوسع في منح					

التسهيلات الائتمانية.					
يساهم استخدام البنوك للتأمين على الائتمان في نمو حجم محفظتها الائتمانية.					
يساهم استخدام البنوك للتأمين على الائتمان في زيادة حجم عمليات التمويل الممنوحة من قبل هذه البنوك					
الجزء الثالث :المخاطر الائتمانية: أثر التأمين على الائتمان في الحد من المخاطر الائتمانية					
تستخدم بوليصة التأمين على الائتمان كأداة حماية وتحوط ضد التعثرات الائتمانية الناتجة عن عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم.					
يعزز التأمي ن على الائتمان من الممارسات القوية التي يقوم بها البنك في مجال منح الائتمان.					
استخدام البنوك للتأمين على الائتمان له دور مؤثر في الحد من المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المحفظة الائتمانية للبنك.					
يساعد التأمين على الائتمان من المحافظة على العوائد عند حدوث التعثر الائتماني.					
استخدام البنوك للتأمين على الائتمان يقلل من الاحتياطات الموضوعة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة					

.

الملخص

من خلال دراستنا لموضوع التامين على ائتمان والذي يعتبر حلقة مفقودة في المصارف الجزائرية، اتضح لنا جليا ان يلعب دورا بارز في التقليل من المخاطر الائتمانية لدى البنوك وقد تولصنا في دراسات هذه الى جملة من النتائج أهمها

العلاقة العكسية بين التأمين على الائتمان والمخاطر الائتمانية يثبت أن التأمين على الائتمان فعال لدى المصارف .

تتأثر المخاطر الائتمانية بزيادة التأمين على الائتمان تأثيرا سلبيا بحيث كلما زاد التأمين على الائتمان قلت المخاطر الائتمانية.

لتفيعل مخرجات هذه الدراسة لابد من وضع توصيات من شانها المساهمة في التقليل من المخاطر الائتمانية.

الكلمات المفتاحية : التأمين ، الائتمان، المخاطر الائتمانية

Summary

Through our study of the issue of credit insurance, which is a missing link in Algerian banks, it became clear to us that it plays a prominent role in reducing the credit risks of banks. In these studies, we reached a number of results, the most important of which are

The inverse relationship between credit insurance and credit risk proves that credit insurance is effective for banks.

Credit risk is affected by an increase in credit insurance negatively, so that the more credit insurance, the lower the credit risk.

In order to activate the outputs of this study, recommendations should be developed that would contribute to reducing credit risks.

Keywords: insurance, credit, credit risk